الأنباء
الثلاثاء 5 ابريل 2016

«الإسكانية» تستدعي أبل لبحث مشاكل «غرب الصليبخات»

فيصل الكندري

أعلن رئيس اللجنة الإسكانية النائب فيصل الكندري ان اللجنة قامت باستدعاء وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر ابل وفريق المؤسسة العامة للرعاية السكنية من أجل الاطلاع على حقيقة ما اثير في بعض مواقع التواصل الاجتماعي بشأن موضوع بيوت شمال غرب الصليبخات وجابر الأحمد التي تسلمها المواطنون والتي تعاني من مشاكل وذلك لمعرفة حقيقة هذه القضية وما توصلت اليه الرعاية السكنية من حل هذه المشكلة، بالاضافة الى التعرف على الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة لحل هذه الاشكالية.

وقال الكندري في تصريح صحافي: انه تم الاتصال بوزير الإسكان خلال اليومين الماضيين لمعرفة كل الإجراءات التي تتخذها مؤسسة الرعاية السكنية، مضيفا: نطمئن سكان هذه المناطق بأن أعضاء اللجنة الإسكانية وأعضاء مجلس الأمة حريصون جدا على معرفة هذه الأسباب، وايضا الوصول الى المتسبب من وراء هذه المشكلة. وأكد الكندري انه ستتم محاسبة المتسبب والمقصر واتخاذ كل الإجراءات القانونية سواء كان من داخل مؤسسة الرعاية السكنية او المقاول، وذلك بناء على تقرير يقدم للجنة الإسكانية، وايضا للرعاية السكنية لحصر الأضرار ومعرفة المتسببين، مجددا تأكيده بأن المتسبب سيحال الى النيابة لأخذ جزائه القانوني.

سجال بين القضيبي والطريجي حول «الأنابيب»

أحمد القضيبي

د. عبدالله الطريجي

استغرب النائب أحمد القضيبي تصريح النائب د.عبدالله الطريجي بشأن مناقصة «الأنابيب النفطية» قبل قراءة تقرير ديوان المحاسبة وما كشفه من أخطاء شابت المناقصة، متسائلا «هل الدفاع عن إدارة الفتوى والتشريع فاتورة يدفعها النائب بعد قرارها بسلامة تعيينه رئيسا لجمعية الكشافة الكويتية»؟ وقال القضيبي في تصريح صحافي إن النائب الطريجي «يرى النواب بعين طبعه» فيعتقد أن كل من يثير موضوعا يبحث عن منفعة خلفه او استفادة، مشيرا الى أن هذا السلوك والطريجي أصبحا وجهان لعملة واحدة، داعيا في الوقت ذاته الطريجي إلى الكف عن التمثيل وخلق المسرحيات والبطولات الوهمية. وأضاف القضيبي أن حديث الطريجي عن كرامات الناس أمر مستغرب لا سيما أنه أكثر من طعن في ذمم الناس دون دليل، وأكثر من امتهن كرامات الموظفين دون حجة، مشيرا الى ان الدفاع عن كرامات الناس أمر بعيد جدا عن سلوك الطريجي إلا في حالات يكون فيها له منفعة أو فائدة. وبين القضيبي أن ديوان المحاسبة رصد مخالفات في مناقصة الأنابيب النفطية، إن التحديات الاقتصادية القادمة وما من شأنه المساس بالمواطنين أكبر من الدخول في سجال مع الطريجي، ولذلك فإن كان لدى الطريجي شيء فليظهره بدلا من التصريح والهمز واللمز.

من جانبه، أكد النائب د. عبدالله الطريجي أنه لن يدخل في سجال لا طائل منه مضيفا: «لدينا ما هو أهم من إشغال الناس بأمور شخصية يجيدها الزميل المحترم وإن كانت بلا سند».

وأضاف: «الأهم المصلحة العامة التي يستميت البعض في تجييرها إلى مصالح شخصية لم ينتخبنا المواطنون من أجلها». واختتم الطريجي قائلا: «القضيبي سيتعب معنا إن واصل الدفاع عن كل ما نثيره في شأن المناقصات والعقود المشبوهة، لأن الشق عود والخمال وايد».

ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله أكد ذلك في مجلس الأمة، وأعلن عن احالتها الى «الفتوى» لتحديد المسؤولين عن الأخطاء ويأتي الطريجي اليوم ويطالب بترسيتها! مستغربا أن يكون هذا موقف رئيس لجنة الدفاع عن المال العام البرلمانية. وفي ختام تصريحه، قال القضيبي

ودّع رئيس مجلس النواب التشيكي

الخرينج يستنكر الاعتداء على مكتب «العربية»

نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج خلال توديعه رئيس مجلس النواب في جمهورية التشيك جان هماشيك

استنكر نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج الاعتداء الآثم على مكاتب قناة العربية والحدث وجريدة الشرق الأوسط في بيروت، مستنكرا هذه الجريمة اللاأخلاقية من قبل غوغاء لا يعرفون ولا يقدرون اهمية الاعلام في حياة الشعوب.

واعتبر الخرينج ان الاعتداء على هذه المؤسسات الإعلامية العريقة من قبل الغوغاء في لبنان لدليل على إرهاب الفكر التخريبي ورغبته في تدمير المؤسسات التي لا تخدم اجندته الارهابية والتدميرية في داخل لبنان وخارجها.

وحمل الخرينج الحكومة اللبنانية مسؤولية حماية المؤسسات والأفراد وعدم التساهل مع المخربين والغوغاء من التخريبيين الذين يريدون بالذهاب بلبنان الى التخريب وإبعاده عن محيطه العربي.

محملا كل من يدعم ويساند هؤلاء الغوغائيين التخريبيين المسؤولية الكاملة تجاه ما يقومون به من اعمال تنافي الأخلاق العربية والاتفاقات الدولية بحماية المؤسسات التي تعمل وفقا للقانون.

من جانب آخر، غادر رئيس مجلس النواب في جمهورية التشيك جان هماشيك والوفد المرافق له البلاد صباح امس وذلك عقب اختتام زيارة رسمية للبلاد استغرقت عدة ايام اجرى خلالها مباحثات رسمية مع رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم وكبار المسؤولين في الدولة.

وكان في وداع هماشيك على ارض المطار كل من نائب رئيس مجلس الامة رئيس بعثة الشرف المرافقة رئيس لجنة الصداقة الكويتية ـ التشيكية البرلمانية مبارك الخرينج وسفير جمهورية التشيك لدى الكويت مارتن فيتك وسفيرنا لدى جمهورية التشيك ايمن العدساني.

خاطب رئيس المجلس لطلب معلومات عن الهيئة

عبدالصمد: «الحسابات» ناقشت ميزانية هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص

عدنان عبدالصمد

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبدالصمد: ان اللجنة ناقشت ميزانية هيئة قطاع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهناك موضوعان سبق وأن تم تداولهما من قبل بعض الاخوة بخصوص بعض التفاصيل عن دراسة سكة الحديد والمترو وصدرت بعض التصريحات لبعض الاخوة بخصوص هذه الدراسة المتعلقة بهذين المشروعين.

وأكد عبدالصمد خلال تصريحه للصحفيين انه لم تصل الينا اي معلومات او اي دراسة لهذه المشاريع وعند سؤالنا اليوم مع هيئة الشراكة قالوا: ان هناك دراسة قديمة صدرت قبل انشاء هيئة الشراكة ولا توجد اي دراسة سابقة معتمدة بهذا الشأن.

وأوضح عبدالصمد نحن رسميا بعثنا كتاب بواسطة رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم لمعرفة اي بيانات او اي خطوات اجرائية بشأن سكة الحديد ومشروع المترو.

وتابع انه كان ايضا يفترض من ضمن الامور ان الاخ على الراشد عندما طرح الموضوع التواصل معنا ولماذا لا نطرح كمجلس للأمة بعض الاسئلة وانا أوجه رسالة للراشد انه اذا عندك اي اسئلة، فأنا على استعداد توجيه هذه الاسئلة للمختصين للاستفسار على هذه المشاريع. وأوضح عبدالصمد ان عتبي على النائب السابق علي الراشد عندما قال ايـن المجلس لا يحاسب، متسائلا: نحاسب منو يا علي وعلى شنو اذا ماكو شي؟ ولفت عبدالصمد نحن نعتقد ان اللجنة ملتزمة على ان هذين المشروعين يتعلقان بمرافق عامة ومرفق النقل وكذلك وفقا للمادة 152 و153 تلزم اي استثمار لاي مرفق عام يكون بقانون وبالتالي اذا كان يفترض هناك مشروع يتعلق بمترو وسكك الحديد فعليه ان يكون بقانون وان يمر على مجلس الامة، مشيرا الى انه اذا كان هناك رأي آخر من جهة حكومية انه لا يتعلق بهذه المواد فنحن نعارض هذا الموضوع، لاسيما أن قانون هيئة الشراكة عندما صدر اشار الى هاتين المادتين انه ينبغي ان اي استثمار يجب ان يصدر وفق هذه المواد.

وأضاف عبدالصمد بين قانون الشراكة وبشكل واضح بأن «تخضع جميع عقود الشراكة التي تُبرم بما فيها العقود الاستشارية للرقابة المسبقة واللائحة لديوان المحاسبة». وكي لا يكون هناك مجال لتعدد التفسيرات القانونية حيال معنى (المرفق العام) المنصوص عليه في الدستور، فستبحث آلية تفسير المادة 152 من الدستور من المحكمة الدستورية وفق قنواتها القانونية إضافة إلى تزويد اللجنة التشريعية في مجلس الأمة بالحجج والأدلة القانونية التي استندت عليها الجهات الحكومية في تحديث هذه الدراسة. علما أنه حتى الآن لم تدرج أي مبالغ لهاذين المشروعين لا في ميزانية هيئة الشراكة ولا في وزارة المواصلات ولا في وزارة الأشغال ولا في الهيئة العامة للطرق والنقل البري.

بيان مشروعات الشراكة في تقرير سنوي

كما أنه ووفقا لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص فلابد أن «يقدم وزير المالية إلى مجلس الوزراء تقريرا سنويا بجميع المشروعات التي تم ابرامها وتنفيذها وفقا لأحكام هذا القانون وترسل نسخة منه إلى مجلس الأمة»، وما ان يصل هذا التقرير لمجلس الأم فسيتم دراسته بشكل متأن لمعرفة الإيرادات المحصلة من كل مشروع لصالح الخزانة العامة للدولة والمصروفات التي وفرتها والمنفعة المتحصلة من تلك المشاريع بشأن توظيف العمالة الوطنية وغيرها من الأمور.

ميزانية هيئة الشراكة

وقد بينت الهيئة أن ديوان الخدمة المدنية قد انتهى من اعتماد جدول مرتبات العاملين وجار دراسة الهيكل التنظيمي، وقد وجهت اللجنة بضرورة بإلحاق تبعية ادارة التدقيق الداخلي لأعلى سلطة إشرافية في الهيئة وتقويتها باللوائح الداخلية بالتنسيق مع الجهات الرقابية بما يضمن سلامة عمليات التدقيق المالي والإداري مستقبلا، مع شغل الشواغر الوظيفية فور اعتماد الهيكل التنظيمي.

كما وجهت بإعطاء الأولوية لمعهد الكويت للأبحاث العلمية فيما يخص أبحاث واستشارات الهيئة.

الهاجري: نرفض المساس بأصحاب الدخل المحدود

ماضي الهاجري

رفض النائب ماضي العايد الهاجري المساس بأصحاب ذوي الدخل المحدود من خلال زيادة رسوم الكهرباء والماء. وقال الهاجري في تصريح صحافي إنه لا مجال على الإطلاق ان نسمح بأي مساس بجيب بالمواطنين، مشيرا إلى أن الحكومة لم توفق في مشروعها ولم تكن لديها رؤية استراتيجية لتعويض العجز في ميزانيتها إلا عن طريق الإضرار بمحدودي الدخل والمساس بجيب المواطن مباشرة، مطالبا الحكومة بالبحث عن بدائل أخرى لسد عجز الميزانية وزيادة الايرادات غير جيب المواطن لاسيما أن توجيهات صاحب السمو الأمير واضحة بأنه لا مساس بالمواطن. واختتم الهاجري تصريحه بقوله: لن نوافق على شرائح الحكومة ولن نسمح بأن يدفع المواطن فاتورة الاصلاح الاقتصادي، فلقد أقسمنا على حماية حقوقه ومكتسباته وأن يعيش حياة كريمة لا أن نضيق عليه في معيشته.

الحويلة يعلن عن مبادرة للحفاظ على التاريخ والتراث الإنساني العربي

القاهرة ـ هناء السيد

د.محمد الحويلة

اعلن عضو مجلس الأمة النائب د.محمد الحويلة عن مبادرة رئيس البرلمان العربي أحمد بن محمد الجروان بتشكيل لجنة برعاية الامم المتحدة واليونسكو وجامعة الدول العربية والبرلمان العربي للمحافظة على التراث التاريخي والإنساني العربي والعالمي وحمايته، التي اطلقها خلال المؤتمر الدولي لحماية الموروث الثقافي العالمي المهدد بالتدمير والذي عقد بالرباط 15 مايو 2015. وقال الحويلة خلال حديثه في المؤتمر الدولي الثاني لكلية الآثار في جامعة الفيوم: نشدد من هذا المنبر على أن البرلمان العربي بصفته ممثلا للشعب العربي انه يدين بشدة التعدي على التراث الاثري ـ الثقافي والحضاري والإنساني بأي شكل من الأشكال، فهو لا يعتبر تاريخا للعرب فحسب بل للحضارة الإنسانية جمعاء، كما نؤكد أن البرلمان العربي يضع من أولوياته المساهمة في تحرك مشترك من أجل حماية التراث العربي ضمن أولويات اهتماماتها خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها المنطقة العربية وما يحدث من عبث في الآثار القيمة المهمة للأمة العربية، واشار الى أن البرلمان العربي يسعى إلى إعداد مشروع قانون عربي موحد لحماية وصيانة البيئة الحضارية والإنسانية والطبيعية. وكذلك تعزيز العمل العربي المشترك من خلال التعاون والتنسيق بين قطاع الشؤون الاجتماعية بين جامعة الدول العربية ولجنة الشؤون الاجتماعية بالبرلمان العربي لتعزيز الوعي العام لدى الشعوب العربية بأهمية حماية التراث الثقافي والمواقع الاثرية.

وتوجه الحويلة بخالص الشكر والتقدير لجمهورية مصر العربية قلب العروبة النابض، والشكر كذلك للجامعة العربية والأمين العام للجامعة العربية الدكتور نبيل العربي على رعايتهم الكريمة لهذا المؤتمر، وعلى حسن استقبالهم وضيافتهم فليس هذا بغريب منهم.

هذا، وقد حذرت الجامعة العربية من خطورة الهجمات الإرهابية الشرسة التي تستهدف التدمير المتعمد للموروث الثقافي العربي، وما نتج عنها من تداعيات وآثار سلبية عميقة، مشددة على ان ما تقوم به هذه الجماعات المتطرفة يهدد حضارة الامة العربية العريقة.

جاء ذلك في كلمة د.نبيل العربي، حيث اكد فيها أن الجامعة العربية تضع موضوع حماية التراث الثقافي العربي ضمن أهم أولوياتها خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها المنطقة العربية وما تتعرض إليه الآثار القديمة والمهمة للأمة العربية.

وشدد العربي على اهمية هذا المؤتمر للحديث عن مستقبل الامة ومصيرها الذي يتجسد في الهوية العربية بحضور هذه النخبة المتميزة من ممثلي الأمة العربية وممثلي المنظمات العربية والدولية المتخصصة، أن أتناول بالحديث مستقبل الأمة ومصيرها.

وقال العربي:نحن نواجه تحديات كبرى فرضتها الأحداث والأزمات التي تعرضت لها المنطقة، والتي كان من بين أبرزها الهجمات الإرهابية الشرسة والتي استهدفت التدمير المتعمد للموروث الثقافي العربي، وما نتج عنها من تداعيات وآثار سلبية عميقة، تهدد حضارتنا العريقة من عبث وتدمير من طرف الجماعات المتطرفة التي تمادت في غيها وتجردت من مسؤولياتها بل من إنسانيتها. واشار العربي الى أن التراث الحضاري على اختلاف أنواعه وأشكاله مبعث فخر للأمم واعتزازها ويعتبر برهانا على عراقتها وأصالتها، ومعبرا عن الهوية الوطنية وصلة وصل بين الماضي والحاضر والمستقبل إلا انه من المؤسف أن يتعرض هذا الموروث للسرقة والنهب والضياع بل وللتدمير.

واكد العربي حرص الأمانة العامة للجامعة العربية على حماية تراث الأمة العربية وعلى مقدراتها التاريخية والحضارية، وإيمانا منها بان الأمم تقاس بمدى ثقافتها وفنونها. واشار الى ان الأمانة العامة بصدد إعداد إستراتيجية عربية لحماية التراث، لافتا الى انه سوف يتم عقد اجتماع للخبراء المتخصصين في هذا المجال من الدول العربية والمنظمات العربية والدولية المتخصصة وأعضاء اللجنة في النصف الثاني من هذا العام لوضع التصور النهائي لإعداد الإستراتيجية، كما صدرت عن اللجنة توصية بإنشاء موسوعة التراث الثقافي العربي، لتوثيق التراث الثقافي للدول العربية. كما اشار في السياق ذاته الى ان الأمانة العامة تعمل على إعداد خطة التنمية الثقافية لما بعد 2015 والتي من أولوياتها الحفاظ على الموروث الثقافي العربي، وفي واقع الأمر ما يربط الدول العربية هو الثقافة والتاريخ المشترك بين الدول.